



سفير عمرو الجويلي
Amr.Aljowaily@gmail.com

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (16)



الذكاء الاصطناعي ... الحوكمة العالمية، والتعليم العالي ضمن التطبيقات القطاعية، ومتطلبات الأمن القومي الوطنية.

تصميم المناهج التعليمية، وتطوير طرق التقييم في عصر الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تطوير سياسة الذكاء الاصطناعي في التعليم، ومستقبل الذكاء الاصطناعي في التعليم، وأخيراً توقعات حول الآثار العامة للذكاء الاصطناعي العام.

وأخيراً، وليس آخراً، يجيء المقال الثالث للوكيل أول الدكتور محمد رجائي مساعد أمين عام مجلس الدفاع الوطني برئاسة الجمهورية حيث يعرض رسالته لدكتوراه المعنونة ”إستراتيجية مقترحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري“ فيطبق بذلك تلك الظاهرة على دراسة حالة، فيعرض لماهية الذكاء الاصطناعي، ثم أبرز المتغيرات العالمية والاقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي التي أدت لانتشاره، ومنها جهود الدولة المصرية في مجال الذكاء الاصطناعي، وأخيراً لأثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأهمية الجيوستراتيجية للدولة ودعم الأمن القومي المصري، منتهياً بالتوصيات.

بهذه القراءات الثلاثة، نستنتج أن الذكاء الاصطناعي تأثيره ممتد وطنياً كما عالمياً، في الشئون العامة كما التطبيقات القطاعية، يطرح تحدياً على الحوكمة العامة والقواعد الصلبة. إنه موضوع متشعب يحتاج إلى قراءات متعددة، ومن هنا نعدكم في الحفاظ عليه جزءاً مستديماً من ديوان القراءات الدبلوماسية. وكعادتنا، فنحن في انتظار المزيد من العروض للكتب القيمة نتلقاها على البريد الإلكتروني للمحرر Amr.Aljowaily@gmail.com

مرحباً بكم في ديوان القراءات الدبلوماسية السادس عشر، نستأنفه بعد شهور من الانقطاع نتيجة حمل العمل وتغير المنصب. ولعل المضمون القيم لهذا الإصدار، هو خير وسيلة للاعتذار. عددنا الحالي يحتوى على ثلاثة مقالات كعادتنا في الإصدارات السابقة. وهذه المرة، نخصص المقالات الثلاثة لقراءات في ثلاثة كتب معنية بالتطور الذي يكاد يكون لقب هذا العقد الثانى من القرن الحادى العشرين، وهو الذكاء الاصطناعي.

ترتيب هذا الديوان، بدون رسميات الأقدميات، ينتقل من الأعم إلى الأخص في تناول هذه الظاهرة التحويلية في العلاقات الدولية. فالمقال الأول هو قراءة لدراسة ”الذكاء الاصطناعي وتحديات الحوكمة العالمية“ للباحث بولا أبو الخير صديق برسوم خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. فينتقل بنا من مقدمة عن المؤلفين تلك الدراسة إلى معالجتها للحاجة الى ”تحسين“ الذكاء الاصطناعي، ومقارنة لنماذج الحوكمة بما في ذلك المنظمة الدولية لأبحاث الذكاء الاصطناعي، وعرض لإسهامات المجلس الأوروبي في الذكاء الاصطناعي وتطرق إلى مجتمع الذكاء الاصطناعي في أفريقيا، ومناقشة لإرث الاستعماري والذكاء الاصطناعي، وأخيراً استكشاف لطبيعة التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي.

ثم يحين المقال الثانى بقراءة لكتاب ”الذكاء الاصطناعي التوليدي في مرحلة التعليم العالي“ تقدمها الأستاذة حنان فضلون، حرم السفير محمد أبو بكر في طوكيو، تستعرض فيها جوانب القوة والضعف في دمج النموذج اللغوى الكبير المُدرَّب مسبقاً على توليد النصوص ChatGPT في



«الذكاء الاصطناعي وتحديات الحوكمة العالمية»

الابتكار المفتوح الساعى لتعزيز نهج مسؤول وشامل في تطوير التكنولوجيا.

الحاجة الى تحسين الذكاء الاصطناعي:

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي يعد طفرة تكنولوجية بكل المقاييس. لكن مع هذا التقدم الهائل في هذه التكنولوجيا الناشئة، فقد يخلق رغم ذلك تحدياً حاسماً وجديداً في العلاقات الدولية في القرن الحادى والعشرين. فالتنافس والهيمنة سيشكلان تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بطريقة ما، بينما سيشكلها التعاون بطريقة أخرى. وقياساً على ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي الذى يتم تطويره داخل المختبرات العلمية تحت قيادة الجامعات لن يشبه تطويره داخل المؤسسات العسكرية أو المنظمات الخيرية أو الحكومات تحت قيادة الدول. كذلك، لن يشبه التطوير الذى تقوم به الصين ذلك الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو الهند.

واستناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من مبدأ ضمان الفائدة الجماعية للبشرية، تعد حوكمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالى، بما تحويه من أطر تنظيمية وقانونية، غير متسقة وغير محفزة بشكل كافٍ لضمان حقوق الدول في الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة. وعلاوة على ذلك، فإن تراجع التحذيرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى نتائج مزدوجة: فمن ناحية، يترك

وبراندون جاكسون (Brandon Jackson) الباحث المهتم بالابتكار التكنولوجى والسياسات العامة خاصة كيفية وضع أطر تنظيمية شاملة للذكاء الاصطناعي، وإليوت جونز (Elliot Jones) المحلل في مجال التكنولوجيا والحوكمة، المساهم بآراء حول التحديات التنظيمية للذكاء الاصطناعي على المستويين المحلى والدولى وستيسى كينغ (Stacey King) الخبيرة في السياسات القانونية والتكنولوجية، التى تعمل على استكشاف دور الابتكار المسؤول في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وميرا لين (Mira Lane) المتخصصة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتصميم الأنظمة التكنولوجية، وتعمل على دمج القيم الإنسانية في تطوير التكنولوجيا وميكىلا مانتيجنا (Micaela Mantegna) الباحثة في السياسات التكنولوجية، خاصة الملكية الفكرية والتنظيم القانونى للذكاء الاصطناعي وتوماس شنايدر (Thomas Schneider) الدبلوماسى والخبير في الحوكمة الرقمية في العلاقات الدولية والتعاون متعدد الأطراف في مجالات التكنولوجيا، وكاثلين سيمينيو (Kathleen Siminyu) المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في أفريقيا، تعمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وأليك تاركوفسكى (Aleksander Tarkowski) الخبير في السياسات الرقمية ومؤسس مبادرات لدعم



قراءة للباحث بولا أبو الخير صديق برسوم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

مقدمة عن المؤلفين

الدراسة المعنونة «الذكاء

الاصطناعي وتحديات الحوكمة

العالمية» صادرة عن تشاتام

هاوس «المعهد الملكى للشؤون

الدولية»، حررها أليكساندر

كراسودومسكى Alex

Krasodonski الباحث في مجال

السياسات العامة والتكنولوجيا،

المهتم بدور الذكاء الاصطناعي

وتأثيره على المجتمع والحوكمة

العالمية، وساهم فيها آرثر غواجوا

(Arthur Gwagwa) الخبير

القانونى المتخصص في حقوق

الإنسان وحوكمة التكنولوجيا، مع

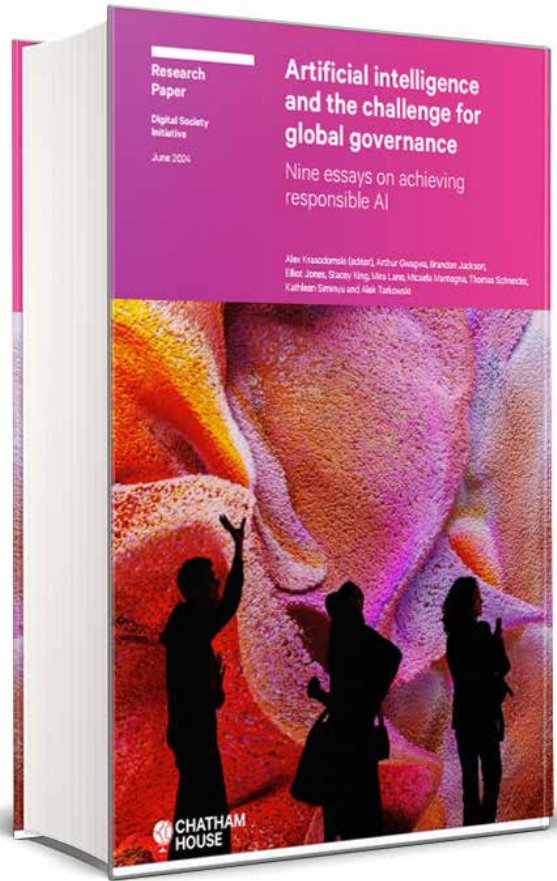
تركيز على تأثير التقنيات الناشئة

على البلدان النامية.



الاقتصادي والتنمية (OECD)، واليونسكو (UNESCO)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، على فهم تحديات الذكاء الاصطناعي وفجواته التنظيمية. إلا أن المجلس الأوروبي كان الرائد في المضي قدماً نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي، ليس فقط على مستوى دول أوروبا، بل على مستوى عالمي. ففي عام ٢٠١٨، بدأ المجلس الأوروبي بوضع الإرهاصات القانونية والتنظيمية للذكاء الاصطناعي من خلال خلق بعض المعايير والقواعد غير الملزمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي وتأثيرات الأنظمة الخوارزمية على حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٢١، عمل الاتحاد الأوروبي على تصميم قانون لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسواق الداخلية للاتحاد، تماشياً مع احترام حقوق الإنسان الأساسية والقيم الديمقراطية. وتمت الموافقة عليه في مايو ٢٠٢٤. وبما لا يدع مجالاً للشك، يعد قانون الذكاء الاصطناعي خطوة حيوية للاتحاد الأوروبي لإرساء أسس نظام قانوني وتنظيمي عالمي لهذه التكنولوجيا الناشئة.

وبين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١، عمل الفريق المعنى بالذكاء الاصطناعي التابع لمجلس أوروبا (CAHAI) على دراسة تفصيلية لمدى إمكانية إنشاء إطار قانوني شامل للذكاء الاصطناعي. وفي يونيو ٢٠٢٢، كلفت لجنة الوزراء بالمجلس الأوروبي لجنة الذكاء الاصطناعي (CAI) بالتفاوض على إنشاء معاهدة دولية شاملة للذكاء الاصطناعي. وفي مارس ٢٠٢٤، شاركت دول من خارج



العديد من الأكاديميين وصناع السياسات إنشاء تحالف دولي لأبحاث الذكاء الاصطناعي مستوحى من المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (CERN)، التي أنشئت عام ١٩٥٤ تحت مظلة اليونسكو (UNESCO) بتمويل علني من ٢٢ دولة أوروبية بالإضافة إلى إسرائيل. إن وجود مؤسسة بحثية شبيهة بـ CERN قد يساعد في زيادة حوكمة الذكاء الاصطناعي بطريقة سلمية وأمنة تتجاوز قدرات الدول والشركات، وتعمل تحت مظلة جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وبالتأكيد، فقد تواجه مؤسسة كهذه مخاطر السيطرة من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى، التي تتفوق قدراتها حالياً على القطاع العام بشكل واضح وصريح.

إسهامات المجلس الأوروبي في الذكاء الاصطناعي

عملت العديد من المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون

تطوير مخططات الذكاء الاصطناعي المدعومة من الدولة للأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية التي ترى في الذكاء الاصطناعي طريقاً لتوسيع قوتها باستخدام القمع المدعوم بالتكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، تفشل الديمقراطيات الليبرالية في المطالبة بتكنولوجيا معيارية تلبي احتياجات ومتطلبات الدولة، وتفشل في استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز القيم الليبرالية والثقافية داخل الدولة. وعليه، فإن حوكمة الذكاء الاصطناعي تتطلب مزيداً من الاتفاقيات والمعاهدات والعمل على إنشاء مؤسسة دولية، مثل «سيرن» (CERN)، للتعاون الدولي في أبحاث الذكاء الاصطناعي.

المنظمة الدولية لأبحاث الذكاء الاصطناعي

تواجه العديد من الحكومات المحلية والوطنية حول العالم التحديات الناتجة عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من خلال سياسات تشريعية وتنفيذية متعددة، وبعض الاتفاقيات الثنائية. ورغم ذلك، لا توجد حتى الآن مؤسسة دولية تسعى إلى تعزيز سلامة وأمان الذكاء الاصطناعي أو بحث آثارها، مثلما كانت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). والتي يجب أن تتمثل مهمتها في وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن الاستخدام والتطوير السلمي لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في المستقبل، لتصبح مرجعية دولية تعمل في إطارها الدول. واستخلاصاً لما سبق، فقد اقترح

أوروبا في المفاوضات والصياغة الأولية للمعاهدة، ومنها الأرجنتين، أستراليا، كندا، كوستاريكا، إسرائيل، اليابان، المكسيك، بيرو، الولايات المتحدة، وأوروغواي. وتم فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٥ سبتمبر ٢٠٢٤ كأول معاهدة دولية ملزمة للذكاء الاصطناعي.

مجتمع الذكاء الاصطناعي في أفريقيا

بطبيعة الحال، يبرز التفاوت في تطوير الذكاء الاصطناعي العديد من الفجوات بين المجتمعات. فالتقنيات التي طورها الدول المتقدمة قد تعرقل تطور التقنيات في المناطق غير الممتلئة بشكل كافٍ. ومع ذلك، تخطو أفريقيا خطوات ملموسة في هذا المجال. على سبيل المثال، تعمل منظمة «النساء في التعلم الآلي وعلوم البيانات» (WiMLDS) على توفير فرص متعددة للنساء في المجتمع الأفريقي. كما أن أفريقيا تشهد تزايداً في فرص التعليم العالي في مجال الذكاء الاصطناعي، مثل برنامج درجة الماجستير في الذكاء الاصطناعي الذي يقدمه المعهد الأفريقي للعلوم الرياضية (AIMS). الجدير بالذكر أن المؤتمر الدولي لتمثيل التعلم (ICLR) أقيم لأول مرة في أفريقيا عام ٢٠٢٣، مما يعكس تزايد الحضور الأفريقي في هذا المجال.

الإرث الاستعماري والذكاء الاصطناعي

لا شك أن الذكاء الاصطناعي سيصبح إحدى الأدوات السياسية التي تستخدمها الدول في سباقها نحو الهيمنة على تطوير نماذجها. من هذا المنطلق، يواجه الجنوب العالمي، خاصة أفريقيا، تحديات تفرض قيماً خارجية من المجتمعات الغربية. على سبيل المثال، يسعى بعض من الأنظمة المطروحة إلى تعزيز الفردية وتحويل العلاقات الاجتماعية إلى

سلع. وفي المقابل، تواجه أفريقيا خياراً بين نماذج لا تخدم القيم الأفريقية التقليدية التي تدعو إلى الجماعية والتوزيع العادل للموارد. ورغم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي نحو حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي، إلا أن هذه اللوائح قد لا تتناسب بالضرورة مع الجنوب العالمي بشكل عام.

طبيعة التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي:

بصرف النظر عن التحديات التي سوف تواجه الحكومات الوطنية بسبب السباق نحو الهيمنة على تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، هناك أيضاً العديد من المسارات التي يمكن أن يتم اخذها في الاعتبار كمسارات تعاون عالمية تعمل على ضبط الاطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي.

أولاً، تعد البيئة التنظيمية الحالية المكونة من قوانين ولوائح مختلفة؛ مناسبة الى حد ما لما تحتويه من قضايا تتعلق بتطوير الذكاء الاصطناعي بالإضافة الى الخبرات والكفاءات بالمنظمات الدولية، المؤسسات متعددة الأطراف، هيئات المعايير الدولية، مؤسسات الفكر التي يمكن أن تدعم التعاون العالمي بالإضافة إلى أن النماذج الحالية المشتركة يمكن أن تعمل كنماذج لتطوير الصناعات بين الشركات التي تعمل في تطوير الذكاء الاصطناعي.

ثانياً، في المجالات التي لا تزال غير مستكشفة، يصبح من الضروري تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة لتحديد ومعالجة الفجوات والقصور في الأطر التنظيمية الحالية ومعايير الحوكمة الذاتية. ويمكن أن تسهم الشراكات بين الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير التقنية والجهات التنظيمية في تطوير فهم أكثر عمقاً حول إمكانية تطبيق القواعد المقترحة بطرق عملية وقابلة للتنفيذ. وقد

تلعب هذه الشراكات دوراً محورياً في دعم الابتكار، وتوفير الوضوح اللازم للشركات على اختلاف أحجامها، للامتثال للتوقعات وأفضل الممارسات، بما يضمن تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومسؤول.

ثالثاً، يعتمد تحقيق التعاون الفعال على تعزيز مبدأى الوصول المتكافئ والشفافية. ويتطلب ذلك ضمان توافر الموارد المادية اللازمة للحوسبة، ومجموعات البيانات العامة المشتركة، بالإضافة إلى توفير الخبرات والمعرفة في مجال الذكاء الاصطناعي، مما يتيح للمجتمعات الأكاديمية، والمشاريع المفتوحة، والمنظمات غير الحكومية الإسهام في تطوير هذا المجال ضمن بيئة تتسم بأعلى درجات الشفافية. ولتعزيز هذا المسار، يمكن للحكومات المهتمة بتشجيع تطوير الذكاء الاصطناعي محلياً أن تسعى إلى إنشاء مستودعات بيانات عامة، وتوفير بيئات اختبار آمنة للنماذج، وإنشاء منتديات للحوار حول المبادئ المرتبطة بالذكاء الاصطناعي المسؤولية.

جملة القول؛ ان الذكاء الاصطناعي يمثل أداة لدى الفاعلين الدوليين، حازا به الى ان يكون سلاح ذو حدين، قد ينال منا إذ لم نقف لنقيم اتجاهاتنا يوماً بعد يوم، حري بنا أن نقيم جهودنا العربية -العربية في هذا المجال والبناء عليها لصالح مهامنا المشتركة وأهداف الاجيال القادمة. ونعيركم الانتباه إلى ان الاستخدام السلبي للذكاء الاصطناعي يجعل منطقتنا، أى الشرق الأوسط، إياء قرار واحد هو التقدم في هذا المجال لحماية مجتمعاتنا. ونشير أن الدراسة موضع العرض ما هو الا ايضاح بسيط و شيق لمواجهة الال -مؤسسية داخل النظام الدولي، وتأطير النظام العالمي للذكاء الاصطناعي داخل أطر تعاھدية إقليمية ودولية.



الذكاء الاصطناعي التوليدي في مرحلة التعليم العالي

لكل منها، ومن أهمها ما قد يدهش البعض ويشير الجدل من تحويل السياق والصور والأصوات والفيديوهات الى حوار مكتوب، ويمكن أيضا تحويل المحتوى إلى بيانات يستعان بها في الخوارزميات. ويناقش الكتاب تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم العالي، ومدى الاستفادة في مجال البحث العلمي وأهميه التعاون والمساهمة بين المؤسسات التعليمية ورواد الصناعة لخلق ثقافة الوعي والنمو المجتمعي المتكامل من خلال خلق جو صحي للمنافسة، وما يترتب عليه لإعداد جيل لديه الخبرة والكفاءة العلمية والعملية، ومن ثم القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة حول دمج الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المنهج الدراسي؛ فالمدخلات ذات الاسس والقواعد السليمة تؤدي الى مخرجات ذات قيمة عالية في عملية التعليم، مما يساهم في وجود حلول في تصميم المناهج لبعض العقبات التي قد تم مواجهتها من قبل لتحليلها وتقييمها وتقويمها لاكتساب مهارات جديدة أو تطوير مهارات سابقة باستخدام وسائل تعليمية حديثة، لتفادي اخطاء قد يكون قد تعرض لها المتعلم من قبل باستخدام التعليم التقليدي.

كما يتناول الكتاب ماهية محو الأمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وأهمية الوعي المجتمعي لعبور البشرية الى عالم الرقمنة بطريقة آمنة وفقا لمعايير اخلاقية حكيمة. كما يستعرض الكتاب بعض الأمثلة التي قد توضح أن سرعه وديناميكية التطور في مجال الذكاء الاصطناعي قد تختلف من مهنة الى أخرى ومن ثقافة لأخرى، فقد تزداد في المجال التجاري مثلا عن المجال الطبي، لان الأخير يحتاج إلى المزيد من التقنية، والحرص لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد. ورغم أن هناك اتجاهاً لتشجيع الدارسين والباحثين الى استخدام الذكاء الاصطناعي إلا انه لابد من الأخذ في الاعتبار حوكمة الخصوصية، واحترام آليات التفاعل والاندماج لأخذ ما به من فرص وتجنب مخاطره من خلال التعزيز بالإدارة الرشيدة دوليا «ومجتمعيا» داخل الدول، ووضع أسس وقواعد عامة مع إتاحة الفرصة لكل دولة لوضع تلك القواعد وفقا لما يتناسب معها، و بما يتماشى مع إستراتيجيتها وأجندتها القومية. ومن الجدير بالذكر أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يشترط تماشيها كلها مع القيم الإنسانية، ومن ثم فلا بد من وجود إطار تنظيمي دولي كأداة رقابية للوقوف على أي تعد على القيم الإنسانية.

ويعد هذا الكتاب من أوائل الكتب التي تناولت بنظره شاملة تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي GenAI، والمحادثة ChatGPT في التعليم العالي، وإبراز تأثير ChatGPT على كل من المعلم والمتعلم. ويوضح الكتاب أيضا ان ChatGPT بات محورا أساسيا لحديث الدارسين في مرحلة التعليم العالي منذ نوفمبر ٢٠٢٢، كما يشير الى ضرورة وجود سياسات تعليمية مستنيرة لوضع آلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية. واختتم المؤلفان حديثهما بان هذا الكتاب ليس فقط موجه الى الدارسين بل أيضا إلى المعلمين والباحثين المهتمين بتأثير الذكاء الاصطناعي في تطوير عملية التعليم. هذا وقد أسهمت خلفية عمل المؤلفين في تقديم هذا العمل المتميز فالأولى أستاذة جامعية اهتمت بالجانب التعليمي، والثاني رائد من رواد الصناعة مما اضاف ثراء» وشمولا» لمحتوى الكتاب .

جوانب القوة والضعف في دمج ChatGPT في تصميم المناهج التعليمية

يشهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات والتي قد تؤثر في مستقبل البشرية، فما يخطر فيه العالم من تطور في مجال الذكاء الاصطناعي AI، والبيانات الضخمة Big Data، وإنترنت الأشياء IoT، والذكاء الاصطناعي التوليدي Gen AI مما قد يكون له ردود افعال قوية في تغيير آلية التفاعل بين الأفراد، وقد يمتد أثره إلى المجتمع الدولي بشكل عام. ومن ثم قد يكون له تأثير كبير على الأجيال القادمة، ومن أهم دلالات هذا التغير، هو ما يطلق عليه الثورة التكنولوجية، فهناك العديد من التطبيقات التي تشير الجدل، ومن أهمها نموذج المحادثة المدربة مسبقا عن طريق تعليم الآلة وتغذيتها بالمعلومات من خلال بارامترات او خوارزميات Algorithms يتم تغذيتها، وتصنيفها وحفظ المعلومات لاسترجاعها بطريقة ممنهجة يسهل استخدامها وفقا لأهداف المستخدم.

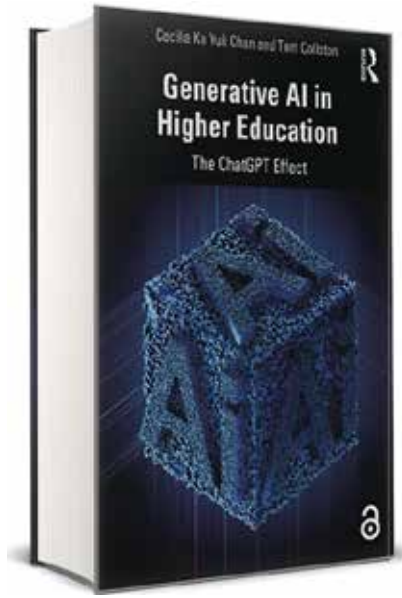
ويناقش الكتاب أيضا نشأة الذكاء الاصطناعي منذ الخمسينيات القرن الماضي، كما ابرز ماهية الذكاء الاصطناعي وتصنيفاته: الذكاء الاصطناعي الضيق ANI، والذكاء الاصطناعي العام AGI، والذكاء الاصطناعي الفائق ASI، ثم يتطرق الكتاب الى أهمية البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي التوليدي Gen AI. ويتناول الكتاب الخصائص الجوهرية



قراءة للأستاذة حنان فضلون

كتابنا اليوم بعنوان «الذكاء الاصطناعي التوليدي في مرحلة التعليم العالي» للكاتبة «سيسيليا كا يوك تشان» Cecilia Ka Yuk Chan استاذ التعليم بجامعة هونج كونج، والمؤلف الأمريكي «توم كولوتون» Tom Colloton مؤسس «إيرين تكنولوجي»، وهي شركة بحث وتطوير في مجال تكنولوجيا التعليم.





تطوير طرق التقييم في عصر الذكاء الاصطناعي

يشير الكتاب الى أهمية تطوير طرق التقييم في التعليم العالي، بما يتلائم مع سياسات وقواعد توابك سرعه التفاعل مع الذكاء الاصطناعي التوليدي GenAI. ويتناول الكتاب بصورة حيادية التحديات التي قد تعرقل مسيرة التقدم، بما فيها الابتكارات والفرص التي ستعم نتيجة استخدام GenAI. ورغم ان هناك تياراً جارفاً يدفع نحو استخدامات التقنية الحديثة إلا ان الكتاب في مضمونه يوضح ان اولويات العملية التعليمية تكمن في أهمية الحفاظ على المبادئ التعليمية مثل الأصالة والنزاهة والتعلم الحقيقي والحوكمة، والتطلع لوجود استراتيجيات لإعادة تصميم التقييم مثل (SARPS) وأطر دمج وتقييم الذكاء الاصطناعي في عملية التعلم. كما ينوه الكتاب في أكثر من موضع إلى ضرورة أن يكون GenAI شريكاً، وليس بديلاً، للتطور البشري في التعليم. ويسعى الكتاب الى ابراز أهمية وضع سياسات للتقييم ليس الغرض منها الدرجة بل لها أكثر من بعد تعليمي لصالح المتعلم كتحديد نقاط الضعف والقوة للمتعلم والعمل على تحسين كفاءه المتعلم بوسائل تعليمية مختلفة. ويتناول الكتاب أهمية وجود وسائل تعليمية فردية او جماعية وحسب القدرات للمتعلم أو المتعلمين، مما يعزز مستوى العلاقة بين المعلم والمتعلم. وقد أشار الكتاب لأمثله توضيحية لنماذج يتم تدريب الآلة عليها، قد تكون ذات كفاءة أعلى من المعارف عليه من التعليم التقليدي، كما يبرز في ذات الوقت ضرورة التحقق من مصداقية المصادر المتاحة عبر الخوارزميات، لأنه ليس بالضرورة أن يكون كل ما يدون له مصداقية إلا بعد اختبار المحتوى ومدى ثقة المصدر، مما يعود بالعديد من الإيجابيات على المتعلم والمعلم من خلال آليات ممنهجة للحفاظ على الاطار التربوي والعلمي .

تطوير سياسة الذكاء الاصطناعي في التعليم

يستعرض الكتاب أيضاً تطور سياسة الذكاء الاصطناعي في التعليم، حيث يبرز أهمية فهم المبادئ التنظيمية مثل الشفافية والعدالة والسلامة والأخلاقيات والخصوصية عبر المنصات المستخدمة للذكاء الاصطناعي على سبيل المثال ChatGPT، وGenAI، وأهمية الحرص من العواقب عند استخدام هذه الوسائل. كما يتناول أيضاً تاريخ الشبكات العصبونية الاصطناعية، ومدى تطورها، واستعرض نموذج GenAI للتعرف على طرق جمع البيانات وتصميم النموذج والتدريب عليه واختيار الأمثل من بين اختيارات عديدة، وكيفيه إعدادة لتطبيقه في مواقف مختلفة ومدى فاعليته في بيئات متنوعة ليثبت مرونة النموذج وقدرته

فانخراط الحكومات وشركات تطوير الذكاء الاصطناعي يعد أمر مهم في تنظيم مسار GenAI في مجال البحث العلمي ودراسة قدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ، من خلال عرض وجهات نظر لمنصات مختلفة من ChatGPT - Google Bard - Bing Chat للتعرف على كفاءات هذه المنصات وكيفيه الاستفادة منهم في أطر منظمة لحماية البشرية .

توقعات حول الآثار العامة لـ GenAI

يوجد العديد من التوقعات الإيجابية لمجال الذكاء الاصطناعي، كما يوجد أيضاً محاذير لابد من العمل على تطويرها لصالح عملية التعلم:

- توضيح طرق التأكد من المعلومات المتوافرة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي والتحقق من مصداقية مصادرها.

- أهمية نشر الوعي لدى الدارسين بأن دور الذكاء الاصطناعي مكمل وليس هو الأساس سواء في العملية التعليمية او في مجال البحث العلمي.

وجود توازن بين استخدام الذكاء الاصطناعي وخلق فرص للإبداع والابتكار سواء على المستوى الفردي او المستوى الجماعي.

- خلق فرص للتفاعل والمساهمات الجماعية من خلال خلق النمو الشخصي مع الاخذ في الاعتبار التطور الاجتماعي.

- تحفيز كبار السن لمواكبة التقدم من خلال تنظيم برامج تأهيلية لمواكبة التطور والاستفادة من الخبرات السابقة، حتى لا تحدث فجوة لاستخدام الذكاء الاصطناعي .

خاتمة

بما أننا في عصر تزداد فيه قيمة الذكاء الاصطناعي ويتسع المجال لتطبيقه في الكثير من نظم التعليم، فاصبح من الضروري تعزيز تطوير السياسات والاجراءات التعليمية لتسريع عملية التعلم مع الاحتفاظ بالجوانب الأخلاقية عند استخدام الذكاء الاصطناعي. فمن المؤكد أن القائمين على هذا التطوير يواجهون العديد من التحديات الأخلاقية في البيئة التعليمية، ومن ثم عليهم خلق التوازنات اللازمة ومراجعة السياسات الدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وخلق بيئة مناسبة للاستفادة من الخبرات السابقة، وإدراك أهمية التوعية بأهمية حوكمة الذكاء الاصطناعي من قبل المؤسسات الدولية كاليونسكو لتوفير الشفافية والخصوصية، و غرز جسور الثقة لكل من يعمل في مجال الذكاء الاصطناعي مع خلق ظروف صحية للمنافسة واعطاء فرص للابتكار تحت إطار منظم ومقنن من المجتمع الدولي لحوكمته، وخلق فرص واثبات ضرورة تجنب المخاطر لإجراء وقائي يحمي من عواقب لا تستطيع البشرية تداركها وتحملها .

على التطوير الذاتي، من خلال التعرف على نقاط قوته والمعوقات التي تواجهه أثناء وبعد التطبيق، ومن ثم تعميم النموذج. وقد أشار الكتاب لبعض الجهود الدولية في وضع سياسات للحد من بعض الاستخدامات غير الآمنة للذكاء الاصطناعي. وقد القى الكتاب الضوء الى ان وجود اختلافات جوهريه من دولة لأخرى في التخطيط والتنظيم لوضع السياسات والاجراءات للحفاظ على الخصوصية واحترام البناء الاجتماعي من جهة وبين حرية الابتكار واستخدام التكنولوجيا كوسيلة من جهة أخرى .

واستعرض الكتاب أمثلة لدول توابك التطور السريع لمجال الذكاء الاصطناعي ولكل منها سياساتها وأجندتها الخاصة كما هو الحال في كل من الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والهند، واليابان . كما استعرض الكتاب ضرورة مشاركة المجتمع الدولي، كمنظمة اليونسكو لما لها من نفوذ قوى لتحفيز الدول لوضع معايير على أساس يحمي حقوق الإنسان والأخلاقيات، وكمنظمة تسترشد بها الدول الأقل حظاً والأضعف اقتصاداً ليس بالقوة التي توابك هذا التقدم أمام الدول الأكثر حظاً، والأقوى اقتصاداً، مما أعطاها الثقة في الهيمنة في مجال الذكاء الاصطناعي ويتضح ذلك من اختلاف وجهات النظر، والرؤى الدولية بين مؤيد ومعارض لحدود استخدامه وتطبيقه.

مستقبل الذكاء الاصطناعي في التعليم

وبنظرة تأملية، تناول الباحثان مستقبل الذكاء الاصطناعي التوليدي GenAI وتأثيره على عملية التعلم، وأهمية التفكير المستنير فيما يخص التكنولوجيا والتنبؤ بما هو محتمل من تطور بشري لمواكبة التطور بمفاهيم حديثة للاندماج الآمن مع عالم الذكاء الاصطناعي وما له من فرص وما عليه من مخاطر في شتى المجالات، وعلى سبيل المثال في مجال التعليم العالي



إستراتيجية مقترحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق متطلبات الأمن القومي المصري - رسالة دكتوراه



قراءة للوكيل أول دكتور محمد رجائي

مساعد أمين عام مجلس الدفاع الوطني برئاسة الجمهورية

أولاً: ماهية الذكاء الاصطناعي :
1 - أصبح الذكاء الاصطناعي من أكثر الموضوعات التي تستقطب أكثر تغطية في المجالات الأكاديمية والعملية نظراً لأسباب تتعلق بتسارع التكنولوجيا من جهة، وأسباب اقتصادية نفعية وخدمية من جهة أخرى، وخاصة بعد ظهور قدرات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتطور النانوتكنولوجي ، ونشير لوجود العديد من الإيجابيات والسلبيات لاستخدام الذكاء الاصطناعي.



٢ - الذكاء الاصطناعي هو الأسلوب العلمي والتقني الذي يضم الطرق والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء (خوارزميات) قادرة على محاكاة الذكاء الإنساني. ويهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم أصلاً بالذكاء، وتعنى قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف ما بناء على وصف لهذا الموقف وأن البرنامج نفسه يجد الطريقة التي يجب أن تتبع لحل المسألة، أو للتوصل إلى القرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي غذى بها البرنامج، وتتحصر أهم أسباب استخدام الحاسب

في سرعة الفائقة وخاصة مع تطور الحوسبة الكمومية.

ثانياً : أبرز المتغيرات العالمية والاقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي التي أدت لانتشاره:

١ - إعلان ترمب رصد ٥٠٠ مليار دولار لتطوير الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة.

٢ - تدشين السعودية والإمارات العديد من منصات الذكاء الاصطناعي لتسيير الأعمال وخاصة في مجالات فتح أنشطة استثمارية جديدة وتقليل زمن تداول الحاويات في الموانئ والإعلان عن الرغبة في زيادة الاستثمارات وتوطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

٣ - زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب الحديثة بمختلف صورها سواء التقليدية أو الهجين واللا-متماثلة وخاصة حروب الجيل الرابع وما تلاها من أنماط.

٤ - الحاجة الملحة لسرعه الحصول على المعلومات في كافة المجالات مما أوجد معه تطور آلية البحث على جهاز الحاسب عبر الإنترنت، وقد ظهر خلال الفترة الحديثة التطور والتسارع في التعامل مع الأسهم في البورصات العالمية نتيجة المتغيرات المفاجئة ولذلك تم تطوير أنظمة تداول الأسهم وتطوير المحاكاة المعرفية.

٥ - يعتبر التطور في انتشار الأوبئة والأمراض وتزايد الحاجة للحفاظ على الحياة والعلاج السريع وتحقيق الأرباح من أهم أسباب تطوير التطبيقات الحاسوبية في التشخيص الطبى في المستشفيات.

٦ - ظهور الحاجة إلى التنقل الآمن والسريع مما أدى لاختراع المركبات والطائرات والزوارق التي يمكن أن تعمل وحدها من دون قائد.

٧ - تطورت ألعاب الفيديو كاستجابة مباشرة لأحد المتغيرات المعاصرة المتمثلة في مطالب المستخدمين الراغبين في ملئ أوقات الفراغ أو الترفيه فأصبحت أكثر تطوراً وتحاكى الواقع بشكل كبير وتطوير تطبيقات تعلم اللغات المختلفة.

٨ - تطور روبوتات الذكاء الاصطناعي والتي تقوم بمواصلة التعلم والتكيف مع الظروف الجديدة.

٩ - تطوير نظام أمان شامل سبق استخدامه في اليابان على كل من الرياضيين والإداريين والعاملين والمتطوعين ووسائل الإعلام في دورة الألعاب الأولمبية، ويعتمد النظام الأمنى على استخدام أنظمة التعرف على الوجه المتقدمة، وكل ما يحتاجه هو إرسال صورة للشخص وتخزينها ليتم

التعرف على الشخص وتوفير وسائل الترجمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والأجهزة اللوحية الصغيرة، وسماعات الأذن فضلا عن مساعدة الرياضيين والمتطوعين والسكان على تجنب نقاط الازدحام في المدينة وظهور روبوت دعم أصحاب الإعاقة وتوصيل المواد المخصصة لهم.

١٠- تطور وتعدد أشكال واستخدامات السيارات الطائرة بدون طيار (هيكسا / Heqsa).

١١- تصاعد اعتماد الأفراد على تثبيت شرائح ذكية في أجسامهم للقيام بوظائف حيوية، ودعم حياتهم اليومية مما دفع الشركات العالمية الكبرى في مجال الذكاء الاصطناعي وتطوير التكنولوجيا على ابتكار شريحة يتم زرعها في جسم الشخص وهي بمثابة بصمة إلكترونية أو باركود لا يمكن تكرارها وتعمل من خلال قراءتها بجهاز خاص وظهور الحاجة لابتكار شريحة دماغية تترجم الأفكار إلى نصوص بدقة عالية (Brain Gate).

١٢- التطور المتسارع في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد للأعضاء البشرية والغذاء الآمن.

١٣- تصميم أنظمة مدرسية قادرة على إدارة بيانات المدارس والطلاب في آن واحد وحفظها على شكل قواعد بيانات ضخمة، هذه البيانات الضخمة يمكن استخدامها في تدريب شبكات عصبية تستطيع تنبؤ الضعف في المستوى الفردي للطالب والنقص في الموارد المادية والبشرية على مستوى المدارس والجامعات.

١٤- قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على محاكاة السلوك البشري في القيام بالعديد من المهام الإعلامية.

١٥- ظهور شركات جديدة تقدم خدمة البقاء على اتصال افتراضي مع أشخاص فارقوا الحياة، بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

١٦- ظهور تقنيات وبرامج الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل (Gemini - ChatGPT - deep seek - Copilot).

١٧- ظهور المنتجات الجديدة

المتعلقة بتقنية (المي تا فرس) .

١٨- تصاعد الآمال المتعلقة على الذكاء الاصطناعي لمواجهة معظم مشاكل البيئة الكبيرة، حيث أطلقت شركة مايكروسوفت برنامج الذكاء الاصطناعي من أجل كوكب الأرض والذي يهدف إلى حماية الأرض من التلوث ويعمل في أربعة قطاعات أساسية وهي المياه والزراعة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتعامل مع الكوارث الطبيعية .

١٩- نجاح التجارب المائية والكيميائية المدعومة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إسقاط المطر صناعياً مما يساعد على زراعة الصحراء والاستفادة القصوى من السحب المجمعة أو عابرة الأجواء.

٢٠- تطور علم النانوتكنولوجيا بمعالجة بعض المواد على المستوى الذري فإنها تكتسب خصائص فريدة ومهمة، وقد تكون خصائص مرئية، أو خصائص كهربائية، أو مغناطيسية، وغيرها من الخصائص المتنوعة ولذلك تتنوع تطبيقات النانو تكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة كالطاقة والطب والزراعة والإلكترونيات وغيرها.

ثالثاً : جهود الدولة المصرية في مجال الذكاء الاصطناعي:

جهود الدولة المصرية كبيرة ومقدرة في هذا المجال الهام ولعل خطط الدولة الطموحة برزت في إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في نسختها الأولى عام ٢٠٢١ والثانية عام ٢٠٢٥ لتواكب بقدر المستطاع التطور المتسارع في هذا المجال.

رابعاً: أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأهمية الجيوستراتيجية للدولة ودعم الأمن القومي المصري :

١ - للذكاء الاصطناعي اثر بالغ على تعزيز الأهمية الجيوستراتيجية للدولة في مخلف أوجهها الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوسيبرانية , وذلك من خلال إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي وابتكار تطبيقات جديدة لتنمية مجال تعلم الآلة بخوارزميات جديدة تساهم في دعم العقل البشري في التحليل للمتغيرات

والبيانات الضخمة بشكل سريع ودقيق لخلق فرص وبدائل قرار.

٢ - الذكاء الاصطناعي يساعد متخذ القرار في الاختيار الصحيح بين بدائل القرارات على مختلف المستويات من خلال إبراز نقاط القوة والضعف لكل بديل مما يقلل من حجم الأخطاء أو سوء التقدير الذي قد يؤدي لإهدار المال أو المجهود أو خلق توترات على المستوى الجيوسياسي نتيجة الأخطاء الشخصية أو الإرهاق الذهني والبدني والتغيرات الفسيولوجية التي يتعرض لها الإنسان.

٣ - من تحليل مجالات الأمن القومي المختلفة (السياسية - الاقتصادية - العسكرية - الامنية - الاجتماعية - البيئية - التكنولوجية -..) نجد أنها تتمزج لتوفير أمن المواطن وأمن الطاقة والأمن المائي والأمن الغذائي كأهم المجالات النوعية للأمن القومي. ويمكن للذكاء الاصطناعي الدخول في مختلف تلك المجالات للحفاظ على الأمن القومي في مختلف مجالاته ودوائره مما يعظم من الأهمية الجيوستراتيجية للدولة.

خامساً: التوصيات:

سيتم التركيز في التوصيات على مقترحات في حدود قدرات الدولة الاقتصادية والامكانيات البشرية والفنية وتتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

١ - تطوير القوانين التشريعية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية لإدماج القطاع الخاص وأصحاب المصلحة للاستثمار مع الشركات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال ضوابط يحددها المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والغرف التجارية في إطار المحددات الأمنية.

٢ - العمل على فض التشابكات والتعقيدات التشريعية والقانونية بالدولة ككل من خلال لجنة مركزية تعمل في اللجنة النوعية للتشريع بمجلس النواب بوضع خطة لها سقف زمني واضح لكافة الوزارات والهيئات لتسهيل وضع الخوارزميات والمعادلات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بالدولة لتيسير وسرعة تقديم الخدمات

للمواطنين .

٣ - إصدار القرارات المعنية بتطوير البنية التحتية بما يتيح دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في كل وزارات الدولة مع الحفاظ على بدائل بشكل يتيح استمرارية العمل حالة وجود خلل في شبكات البنية التحتية .

٤ - دراسة إنشاء (قيادة الجبهة الداخلية الذكية) ، والتي تهدف إلى الحرص على مواكبة معطيات ومتغيرات العصر الحالي والمستقبلي لإدارة شؤون الدولة لا سيما في توقيتات الأزمات والطوارئ وذلك من خلال «هندرة» الكيانات العاملة في مجال الخدمات والطوارئ وإعداد الدولة للدفاع والذكاء الاصطناعي لتوفير النفقات بهدف تحصين الجبهة الداخلية في مختلف المجالات وفي مختلف الظروف بعمل آلية ذكية لتنسيق العمل بين المخطط والمنفذ وأصحاب المصلحة في الداخل والخارج ومتلقى الخدمة.

٥ - عمل قاعدة صناعية عربية أفريقية مشتركة من خلال شركة قابضة متعددة الجنسيات لإنتاج الصناعات التكنولوجية المطلوبة لمواكبة المتغيرات المعاصرة يمكنها المنافسة دولياً في مجالات الذكاء الاصطناعي، وفي مجالات الحماية والردع التكنولوجي.

٦ - تدريب العاملين بمراكز إدارة الأزمات بالدولة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فيما يختص بقدراتهم والبرامج التنبؤية لإمكان إدارة الأزمات بشكل يحقق الكفاءة والفاعلية، وبالسعة اللازمة وخاصة في حالة التصديق على إنشاء قيادة الجبهة الداخلية الذكية .

٧ - تأهيل العاملين بالمجال السياسي على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي تختص بتحليل القرارات والطبيعة البيوجرافية للشخصيات لرسم سيناريوهات مستقبلية لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتحليل الكامل للبيئة الكلية الخارجية والداخلية لاستشراف المستقبل بشكل دائم يحقق الأمن

القومي.

٨ - وضع الخطط المرحلية المرنة لأعمال البنية التحتية الملائمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وفقاً لطبيعة التركيبة السكانية وموارد والموقع مع العمل على الربط مع المحيط الإقليمي وكذلك العالمي بشبكات برمائية وفضائية .

٩ - عمل منصة رقمية تفاعلية على الإنترنت لتصنيف فئات المجتمع المختلفة من حيث الاحتياج للمهارات الرقمية ومستواهم لاكتشاف المهارات إلكترونياً (أساسية - متوسطة - متقدمة) لعمل خطط لتحقيق الاستفادة لكل فئة لصالح البحث العلمي والتوظيف .

١٠ - ترغيب العلماء والناخبين في الخارج والعاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة من العودة للمساهمة في إنشاء البنية التحتية للذكاء الاصطناعي بالدولة، والعمل على نقل الخبرات للشباب، والاستفادة منهم كخبراء لدعم النظم الخبيرة كتقنية مهمة من تقنيات الذكاء الاصطناعي مع العمل على منح العلماء في هذا المجال حصانة سياسية ودبلوماسية تقديرية لجهودهم كأحد المميزات الجاذبة لهم.

١١ - تعظيم دور المراكز البحثية والجامعات في دعم اتخاذ القرار كمراكز فكر معتمدة محلياً ودولياً وزيادة الشراكات مع الجامعات الدولية من خلال رعاية رسميين في مجال الذكاء الاصطناعي، وتبنى المؤتمرات المتخصصة وورش العمل والمنتديات واستضافة العلماء في مجال الذكاء الاصطناعي مع عمل التغطية الإعلامية اللازمة للتوعية بأهمية التكنولوجيا وإظهار الإيجابيات والسلبيات في جميع المجالات.

١٢ - بحث إمكانية العمل بشكل مركزي في توزيع مشاريع التخرج لطلبة كليات ومعاهد الذكاء الاصطناعي والباحثين والخبراء في مراكز الأبحاث خلال المدى القريب لتحقيق الترابط في الخطط والإستراتيجيات على مستوى الدولة مع ضرورة مكافأة المتميزين بالشكل المناسب .

١٣ - العمل على تعزيز المهارات الرقمية طبقاً للمستويات المطلوبة

للفئات العمرية المختلفة وإنشاء منصات التدريب اللازمة مع دراسة احتياجات السوق المصري والعالمي من التخصصات المختلفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي لتوجيه خريجي الكليات والمعاهد ووضع المحددات للاستفادة منهم داخليا وخارجيا في دول عملهم حيث يجب تغيير مفهوم ضرورة اجتذابهم للعمل.

١٤ - عمل شراكات مع الدول والمنظمات والشركات المتميزة في مجال الذكاء الاصطناعي من وفقاً للآليات (G2G -G2P -P2P) خاصة مجال المدن الذكية مع تنمية وتطوير التكامل بين مؤسسات الدولة بعمل قواعد بيانات ضخمة متصلة تمهيداً لزيادة دور إنترنت الأشياء IOT في تحقيق التكامل ودعم اتخاذ القرار وخاصة مع تطورات مجالات وأفكار الثورات الصناعية الرابعة والخامسة.

١٥ - تقليل العوائق والقيود على الاستثمار وخاصة في مجال التكنولوجيا الفائقة مع مراجعة القوانين الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة بمجال الذكاء الاصطناعي لاسيما التي تعمل من خلال المبادرات الرئاسية والحكومية .

١٦ - التقييم المستمر لسوق العمل المحلي والعالمي والوظائف المعرضة للانتهاء أو التراجع والأخرى المطلوبة خلال الفترة القادمة، والعمل على إعداد المهارات اللازمة المطلوبة في جميع مجالات الذكاء الاصطناعي وخاصة مجال البرمجة وتعلم الآلة، لتلافي مواجهة ارتفاع نسب البطالة في ظل أتمتة العديد من الوظائف.

١٧ - ترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر والأزرق المدعوم بتطبيقات الذكاء الاصطناعي بجميع المجالات لاسيما مع المشاركة في المؤتمرات السنوية للتغير المناخي بنسخه المتتالية.

١٨ - استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحفاظ على البيئة والتوسع في الطاقة النظيفة التي تستخدم الهيدروجين الأخضر والأزرق بتقنيات الذكاء الاصطناعي مع تعزيز الاقتصاد والاستثمارات في القطاعين

العام والخاص للمشاريع التي تؤدي لتعظيم كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاث الكربون والنفائات والتلوث لمنع تدهور النظام البيئي، (خاصة مع توقع ازدياد معدل الفقر المائي والزيادة السكانية والتصحّر) مما يتطلب البحث في الاعتماد على الطباعة الثلاثية البيولوجية للغذاء الصحي وتطوير تقنيات النانو تكنولوجي في محطات تحليل مياه البحر.

١٩ - دعم الاقتصاد الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي في أفريقيا.

٢٠ - العمل على إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي للرصد والتصنيف والتتبع للاقتصاد غير الرسمي والعمل على دمج في الاقتصاد الرسمي للدولة مع تدشين منصات جديدة للتجارة الإلكترونية عالمياً لتسويق المنتجات التكنولوجية والأخرى العادية.

٢١ - دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عناصر الصناعات (الزراعية - التعدين - السياحة - ...) وفقاً لمهام كل وزارة وهيئة لتعظيم القيمة المضافة من هذه الصناعات إلى الناتج القومي.

٢٢ - سرعة تحول الجهات الحكومية للتعاطى الكامل مع التكنولوجيا الفائقة والتحول الرقمي الآمن مع وجود بدائل حال حدوث خلل في الانظمة.

٢٣ - تعزيز قدرات الابتكار التكنولوجي ليس فقط في الكليات والمعاهد الفنية مع إفساح المجال لمرونة الاستفادة من المبتكرين.

٢٤ - بحث إمكانية عمل وحدات شرطية آلية ذكية طائرة (طائرات بدون طيار ذكية) للتعامل مع المواطنين في الشارع لتحقيق سرعة الوصول وتقييم الموقف خاصة في الحوادث المرورية والجسيمة والتي قد تتسبب في إغلاق الطرق وعرقلة وصول وحدات وعناصر الخدمة والإنقاذ.

٢٥ - بحث إطلاق قمر صناعي مصري يعتمد على الذكاء الاصطناعي مع تطويره ليكون تجارى .

٢٦ - العمل على إطلاق آلية إلكترونية مزودة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي لعمل التغطية اللازمة وتبادل المعلومات

فيما يخص جرائم الفساد ومحاربة الإرهاب والجرائم المالية على المستوى العالمى بالتعاون مع الإنتربول الدولى .
٢٧ - عمل لجان متخصصة لدراسة ما ينتشر من ألعاب إلكترونية.

٢٨ - تشجيع عمل تحالفات إلكترونية على المستوى الوطنى لدعم عملياته محو الأمية الرقمية والتعريف بأدوات الذكاء الإصطناعى .

٢٩ - دراسة تدشين (المعلم الآلى الذكى) في المدارس والجامعات ليتعامل مع الطلاب من خلال تقنية (ويبينار) في ظل الاحتياج إلى التعلم عن بعد والعجز في أعداد المعلمين في ضوء الزيادة السكانية وقلة عدد المدارس والفصول المناسبة للتعليم الجيد .

٣٠ - دعم ذوى الاحتياجات الخاصة بمهارات امتلاك أدوات الذكاء الاصطناعى المتخصصة التى يمكن أن تساعد في الاندماج في المجتمع.

٣١ - إعداد البنية التحتية والفوقية الملائمة لمواكبة التطور المتسارع في أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعى وتقنياته ذات الصلة، وذلك من خلال بناء قاعدة تكنولوجية وطنية رئيسية وأخرى تبادلية وفقاً لإمكانيات الكوادر البشرية في مجال الذكاء الاصطناعى بهدف تعظيم الاهمية الجيوستراتيجية للدولة .

٣٢ - المراجعة التفصيلية وتحديد العوامل والأسباب الرئيسية التى تزيد من هجمات المتسللين الإلكترونيين من خلال تطوير آليات جديدة وأكثر فاعلية وأكثر عملية في مكافحتهم .

٣٣ - تطوير التعامل الفعال مع المؤسسات والأوساط الأكاديمية والرابطات الصناعية مثل

(ISACA) بناء وصيانة الموارد البشرية الماهرة في مجال الأمن السيبرانى.

٣٤ - تعميق مفهوم تكنولوجيا المعلومات الخضراء حيث يجمع هذا المفهوم المعنى الخاص باستخدام التكنولوجيا لتحقيق الأهداف البيئية، والمفهوم المعنى بالحد من الآثار الضارة من حيث استهلاك الطاقة أو التخلص من النفائات الإلكترونية مع ضرورة تشجيع الأبحاث وسرعة تدشين

المعامل الخاصة بقياس سمية مواد النانوتكنولوجى المستخدمة مع أدوات الذكاء الاصطناعى وخاصة الرقائق الذكية، مع السعى لتصنيعها محلياً.

٣٥ - صياغة القوانين والتشريعات اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعى لحماية أمن الفضاء المعلوماتى مع مراجعة الاتفاقات والمبادرات والمعاهدات الأفريقية والعربية، ودعم تطويرها بتطبيقات الذكاء الاصطناعى لمواكبة المتغيرات الحديثة ومقتضيات الأمن الوطنى والجماعى.

٣٦ - الدفع دولياً لتحديد معيار واضح لإتاحة المعلومات والتكنولوجيا مع إنشاء منتدى دائم افتراضى يسمح بمشاركة المعرفة مع النظراء حول العالم والتركيز على تطبيقات النانو تكنولوجى والتكنولوجيا النووية وعلم الجينوم وصناعة التعهيد الذكية .

٣٧ - العمل على استخدام الطائرات بدون طيار المدعومة ببرامج الذكاء الاصطناعى (التعرف على شكل وطبيعة النباتات) مثل تلك البرامج المستخدمة مع الطائرات بدون طيار التجارية من طراز (mavic pro٤) بهدف دعم الأمن الغذائى والصحة للدولة، وذلك باستخدام الطائرات بتصوير المساحات الواسعة من الأراضي المزروعة سواء بالنباتات التى تدخل في الصناعات الدوائية أو الخضروات والفواكه لتحديد مدى النمو الطبيعى أو تعرض تلك النباتات لعوامل تقلل من إنتاجية الفدان (احتراق شمسي - الاصابة بآفات وفطريات وحشرات - الإصابة بسوء التروية -الاصابة بسوء نوعية الاسمدة - ...) وذلك لوضع تصور عن حجم الانتاج الزراعى والذى بناء عليه يتقرر مدى الحاجة للاستهلاك المحلى أو التصدير و الاستيراد أو إنتاج الأدوية



السنة التاسعة والعشرون - العدد 336
يوليو 2025 الثمن 10 جنيهاً

**تظل المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق
الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل بلا
استثناء، ضرورة لنشر ثقافة السلام والأمن
والاستقرار في المنطقة والعالم**

الدبلوماسي

مجلة شهرية متنوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النابى الابلوماسى المصرى
أسسها

السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النابى الابلوماسى بالإنابة

سفير منى عمر

رئيس التحرير

سفير رضا الطائفى

المستشار القانونى

د. علاء مبروك

مستشار التحرير

عادل عبد الصمد

المستشار الفنى

جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى

شادى غالى

أسرة تحرير العدد

سفير أشرف عقل

سفير د. سامح أبو العينين

سفير عمرو الجوىلى

مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى

رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:

مبنى وزارة الخارجية المصرية

ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820

تليفاكس 202 27735457+



diplomatmagazine92@gmail.com



/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك

- 4 مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل السفير رضا الطائفى
- 8 الحقيبة الدبلوماسية
- 20 نشاط المجلس المصرى للشئون الخارجية.....
- 26 أمهات الأفكار السياسية والاقتصادية والكتاب خير رفيق سفير جمال الدين البيومى
- 32 الرئيس بوتن يدعو لقمة عربية فى موسكو.. ما دلالات ذلك؟ سفير د. عزت سعد
- 36 نتائج وأصداء قمة الناتو فى لاهاي سفير رخا أحمد حسن
- 38 ماذا حدث للمصريين؟..... سفير محمد عبد المنعم الشاذلى
- 40 اليوم الدولى لمكافحة خطاب الكراهية..... سفير عزت البحيرى
- 44 معاهدة منع الانتشار النووى فى الشرق الأوسط .. سفير د. سامح أبو العينين
- 46 إسرائيل / أمريكا - إيران :ذكر ما جرى... سفير د. وليد محمود عبد الناصر
- 54 دروس من مسيرة كوريا الجنوبية التنموية سكرتير ثان شريف جميل
- 56 نعام «عصفور الجمل» و«ملك الطيور» لا تدفن رأسها أبدا..... سفيرة د. عبير بسيونى
- 60 إفريقيا والذكاء الاصطناعي أفق من الفرص فى التنمية والاستقرار . ميساء جىوسى
- 62 تقرير الإنتربول عن التهديدات السيبرانية فى أفريقيا (إصدار 2024)..... الوزير المفوض د. عبد الحميد هانى الرفاعى
- 66 افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (16) سفير عمرو الجوىلى
- 67 «الذكاء الاصطناعي وتحديات الحوكمة العالمية» قراءة للباحث بولا أبو الخير
- 70 الذكاء الاصطناعي التوليدي فى مرحلة التعليم العالي قراءة للأستاذة حنان فضلون
- 72 استراتيجية مقترحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق متطلبات الأمن القومى المصرى .. قراءة لوكيل أول دكتور محمد رجائى
- 76 مسار العلاقات الأفريقية الإيرانية بعد الهجمة الصهيونية أمريكية د. يوسف حسن
- 78 رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين تقدمها نادىة الرئيس
- 81 انطونيو جوتيريش أمين عام الأمم المتحدة سفير د. هادى التونسى
- 82 الثوريوم كنز مصر الخفى د. منال متولى
- 84 تزييف الوعى لاغتيال مصر عادل عبد الصمد
- 88 الإنجازات والتحديات فؤاد الصباغ
- 90 الحروب النفسية مريم أحمد عبد المطلب
- 94 الإعلام ودوره فى المجتمع..... سفير أشرف عقل
- 96 الدبلوماسية الرياضية العالمية - «الدبلوماسية الرياضية الكويتية» زهير عمار
- 98 الاتفاقيات الدولية فى الملكية الفكرية د. علاء مبروك
- 102 فنون تشكيلية سفير فخرى عثمان